لقاء[1] في شقة السيد بلفور، ٢٣ رو نيتو، باريس، الساعة ٤:٤٥ عصرًا من يوم ٢٤ حزيران ١٩١٩

حضره السيد بلفور، والسيد القاضي براندیز، واللورد يوستاس بيرسي والسيد فرانكفورتر[2]

عبّر السيد بلفور عن سعادته الغامرة بعد أن حضر القاضي براندیز إلى أوروبا.[3] وقال إن المشكلة اليهودية (التي لا تشكل قضية فلسطين سوى جزء يسير، وأساسي في الوقت نفسه، منها) تُعَدّ من وجهة نظره قضية تتساوى في الحيرة والإرباك الذي تسببه مع أي قضية يواجهها رجال الدولة في أوروبا. فهذه المشكلة تسبب قدرًا متزايدًا من القلق له والصعوبات التي تلفها تؤرقه. واستعرض السيد بلفور على وجه الإيجاز الضغط الذي يرزح اليهود تحت وطأته في أوروبا الشرقية، وقال إن ما يعقّد المشكلة يكمن بالطبع في الظاهرة الاستثنائية التي لا تشهد اقتصار مشاركة اليهود في الحركات الثورية، بل في أن عددًا ليس بالقليل منهم يتولون قيادة هذه الحركات. كما صرح بأن شخصًا على اطلاع واسع أخبره، قبل أيام فقط، بأن لينين كان أيضًا يهوديًا من جهة والدته.

وبيّن القاضي براندیز بأن كل الأسباب التي اجتمعت لديه كانت تحمله على الاعتقاد بأن الأمر ليس كذلك وبأن لينين ينحدر من الطبقة العليا الروسية من جهتيّ والديه معًا. وأضاف القول إن هذه المسألة مسألة ثانوية في نهاية المطاف، وإن كل ما قاله السيد بلفور كان كذلك في جانب كبير منه. وهو يعتقد أن كل يهودي فيه من القوة الكامنة ما يجعله مثقفًا ومثاليًا وأن المشكلة تكمن في توجيه هذه الخصال. وسرد قصة التقائه بالصهيونية، حيث صرح أنه تعرف عليها بكليتها بصفته أميركيًا، وأنه لم يسبق له طيلة حياته أن كان على تواصل مع معارف يهود أو على اطلاع على التقاليد اليهودية. وكان يشهد، بصفته أميركيًا، توجه أعداد هائلة من اليهود، ولا سيما اليهود الروس، الذين

كان يتدفقون على الولايات المتحدة ويحطون رحالهم فيها سنة بعد أخرى. فقد ساقت إليه الأقدار، في تلك الآونة، نشرة حول الصهيونية بمحض المصادفة، حيث حدت به هذه النشرة إلى دراسة المشكلة اليهودية وإلى الاقتناع بأن حل هذه المشكلة كان يكمن في الصهيونية. وهؤلاء الرجال أنفسهم وبذات الخصال التي باتت راسخة في الحركات الثورية سوف يجترحون قنوات بنّاءة (وهم يجترحونها بالفعل في الولايات المتحدة) للتعبير والإدلاء بإسهامات إيجابية في الحضارة.

وقاطع السيد بلفور القاضي براندیز ليعبر عن موافقته، وأضاف القول: "بالطبع، هذه هي الأسباب التي تجعل منك ومني صهيونيّيْن غيوريْن".

واستطرد القاضي براندیز القول إنه لا غنى عن الوفاء بشروط أساسية ثلاثة من أجل تجسيد البرنامج الصهيوني وإنجازه:

أولًا، ينبغي أن تكون فلسطين هي الوطن اليهودي وأن لا يقتصر الأمر على وجود وطن يهودي في فلسطين. وهذا، حسب الافتراض الذي ساقه القاضي براندين، يشكل مناط الالتزام بوعد بلفور، ومن المؤكد أن مؤتمر السلام سوف يؤكد عليه.

ثانيًا، ينبغي ضمان الرخاء الاقتصادي لفلسطين اليهودية. فلا بد من تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يكفل حياة اجتماعية صحية. وهذا يعني إقامة حدود كافية، وليس مجرد حديقة صغيرة داخل فلسطين. وينطوي هذا الأمر على بسط السيطرة على المياه في الشمال، كما افترض أن بريطانيا العظمى كانت تصر على أن الحدود الشمالية تُعتبر ضرورية بغية إحكام قبضتها على هذه المياه. وكانت هذه المسألة تخص إنجلترا وفرنسا في جلها، ولا مناص من أن يتخذ مؤتمر السلام قرارًا بشأنها. وافترض أن الحدود الجنوبية والشرقية تشكلان مسائل بريطانية داخلية.

وأبدى السيد بلفور موافقته على أن ذلك الأمر كان كذلك بالنسبة إلى الحدود الجنوبية، غير أنه أثار التساؤلات حول الحدود الشرقية.

وأضاف القاضي القول إن هذه المسألة كانت تمس مصالح الحجاز بالطبع، ولكن إدارة القضايا القائمة بين العرب والصهاينة كانت تشكل، في الواقع، مشكلة بريطانية داخلية في نهاية المطاف. وركز على الجهة الشرقية من حدود إمارة شرق الأردن بالنظر إلى أن مساحة شاسعة من الأراضي في هذه المنطقة لم تكن مأهولة ويمكن الاستيطان فيها دون إشعال فتيل النزاع مع العرب على نحو أسهل بكثير مما هو الحال في المناطق المأهولة في الشمال.

وأشار السيد بلفور إلى أن سكة حديد الحجاز تقع في الشرق، والتي "لا نجانب الصواب إن سميناها سكة الحديد الإسلامية".

ورد القاضي أنه توجد أراضٍ تؤدي إلى سكة الحديد مباشرة، وبيّن السيد بلفور أنه كان يعتقد أن فيصل كان سيوافق على أن يكون لفلسطين حدود شرقية تتصل بسكة حديد الحجاز.

ثالثًا، شدد القاضي على أن فلسطين اليهودية التي ستقام في المستقبل ينبغي أن تملك السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية التي تقع في قلب الحياة الاقتصادية السليمة. وكانت الضرورة تحتم أن تؤول الأصول التي كان العمل جاريًا على تأسيسها والتي سيجري تأسيسها بسبب زوال الحكم العثماني وبسبب الاحتلال البريطاني والاستيطان اليهودي إلى الدولة، لا أن تقع في أيدي أصحاب الملكيات الخاصة.

وعبّر السيد بلفور عن توافقه التام مع هذه الشروط الثلاثة التي بسطها القاضي. ثم انتقل إلى بيان الصعوبات التي كانت تواجه إنجلترا. واستعرض على وجه التفصيل الوضع السوري وتعيين اللجنة المشتركة للحلفاء، التي أنهت عملها وانضوت تحت لواء اللجنة الأميركية في نهاية المطاف. وكان فيصل٤ رفيقًا من رفقاء السلاح وحليفًا للبريطانيين. وما من شك في أنه كان ذا فائدة عسكرية. فقد وجد البريطانيون والعرب أنفسهم يجتمعون معًا في سورية بفضل الأحداث المؤثرة التي كانت تسود المنطقة. وقد فسر فيصل الإجراءات البريطانية والكلمات البريطانية كما لو كانت، في الواقع، وعدًا إما باستقلال العرب أو بإقامة الحكم لهم تحت الحماية البريطانية. ومن جانب آخر، تكمن المصالح القديمة التي ترعاها فرنسا في سورية، وقد أعطى رئيس الوزراء كلمته القاطعة (ويرى السيد بلفور أنه لم يجانب الصواب حينما أعطاها) بأن بريطانيا العظمى لن تبقى في سورية في أي حال من الأحوال. وقد ينطوي هذا الأمر على إثارة الخلاف مع فرنسا، وهو خلاف لن تندمل الجروح التي يسببها. ولكن فيصل يفضل بريطانيا العظمى على فرنسا (فهذا ما قاله على الأقل)، وتشير جميع الاستشارات إلى أن الحكم الفرنسي في سورية سوف يلقى معارضة واسعة، بل سيشهد سفك دماء سكانها.

ومما يزيد الوضع تعقيدًا إبرام اتفاقية بين البريطانيين والفرنسيين في مطلع شهر تشرين الثاني [١٩١٨]، وتنص هذه الاتفاقية، التي رُفعت إلى عناية الرئيس، على إطلاع شعوب الشرق أنه سيجري أخذ رغباتهم في عين الاعتبار عند إدارة مستقبلهم. وفي أحد الأيام التي طُرحت فيها المسألة السورية

على بساط البحث أمام مجلس الأربعة الكبار، اقترح الرئيس إرسال لجنة للوقوف على ما تريده تلك الشعوب في الواقع. وقد باشرت هذه اللجنة عملها في سورية، ولكن جرى تمديد نطاق تحقيقها ليشمل الشرق بأسره. وأبرق السيد بلفور مذكرة إلى رئيس الوزراء، وكان يعتقد أنها وجدت طريقها إلى يد الرئيس، حيث أشار فيها إلى وجوب استبعاد فلسطين من مرجعية عمل اللجنة لأن القوى العظمى كانت قد ألزمت نفسها بالبرنامج الصهيوني، الذي كان يحتّم استبعاد تقرير المصير برمته. ففلسطين كانت تمثل وضعًا فريدًا. ونحن لا نتعامل مع رغبات مجتمع قائم وإنما نسعى وعن وعي إلى إعادة تشكيل مجتمع جديد ونسعى على وجه القطع إلى بناء أغلبية عددية في المستقبل. وقد ألفى صعوبة جمة في أن يرى كيف يمكن للرئيس أن يوفق بين التزامه بالصهيونية وبين أي اعتقاد بتقرير المصير وسأل القاضي عما يعتقد أن الرئيس مقبل على فعله. وأجاب القاضي بقوله إن السيد بلفور قد وضع يده على الحل لتوه، وبيّن أن تصور الصهيونية برمته كوطن يهودي كان يكمن على نحو قاطع في بناء المستقبل باعتباره الوسيلة التي تكفل التعامل مع مشكلة عالمية ولا تقتصر على إدارة مجتمع قائم. وبيّن السيد بلفور أنه كان يفترض أن ذلك قد يكون هو الموقف الذي يتبناه الرئيس. واستطرد القول إن الصعوبات الجسام التي باتت تقض مضاجع بريطانيا العظمى في الشرق تكمن في الاضطرابات التي تعم العالم الشرقي بأسره، وحالة التململ التي تتكشف بين صفوف المسلمين، والإمبريالية العربية المستجدة والعلاقات مع الفرنسيين. وهناك أيضًا اتفاقية سايكس–بيكو؛٥ هذه الاتفاقية معطلة، غير أن آثارها ما تزال تفرض نفسها على الأرض. وكان يتوق إلى أن يدرك القاضي هذه الصعوبات التي كانت تلقي بظلالها على الوضع في فلسطين. وأبدى ارتياحه الكبير بعدما علم أن القاضي كان ينوي أن يشد رحاله إلى الشرق لكي يدرس هذه المشكلة ويقف عليها بنفسه.

وكان القاضي يأمل في أن لا يطرأ أمر من شأنه أن يعوق تحقيق الشروط الثلاثة التي بسطها واعتبرها أساسية لإنجاز البرنامج الصهيوني.

ثم صرح السيد بلفور بأنه كان يتفهم طلب القاضي براندیز بشأن الإحجام عن اتخاذ أي قرار حول الحدود ونطاق السيطرة على الأرض بأي طريقة تتعارض مع رؤيته إلى حين عودته بعدما يقرب من أربعة أو خمسة أسابيع. وكان يعتقد بأنه سيلتزم جانب الأمان إن طمأنه بأن قرارًا لن يُتخذ حول هذه المسائل في أثناء تلك الفترة للحيلولة دون إرباك الأهداف التي أشار إليها القاضي.

وصرح السيد بلفور بأنه سيكون إما في باريس أو في لندن عندما يعود القاضي وبأن الأمل كان يحدوه في أن يرجع إليه مباشرة عقب عودته لإطلاعه على تلك المسائل حسبما بدت له من الدراسة التي أجراها على أرض الواقع.

لم يكن بمقدور أي رجل دولة أن يكون أكثر تعاطفًا من السيد بلفور مع الفلسفة والأهداف الدفينة التي تقوم الصهيونية عليها حسبما بينها السيد القاضي براندیز، ولا أن يفوقه في حرصه على تأمين الشروط الضرورية من خلال مؤتمر السلام وبريطانيا العظمى لضمان إنجاز البرنامج الصهيوني وتجسيده.

(ترجمة ياسين السيد)

الهوامش

١ من كتاب: E. L. Woodward and Rohan Butler, eds. Documents on Britain Foreign Policy, 1919-1939K 1st Series, Vol. (London: Her Majesty's Stationery Office, 1952), pp. 1276-78.
وقد دوّن السيد فرانكفورتر هذه المقابلة في مذكرة.

٢ فليكس فرانكفورتر (١٨٨٢–١٩٢٥)، أستاذ القانون في كلية القانون بجامعة هارفارد. وقد شغل في مرحلة لاحقة من حياته منصب قاضٍ مشارك في المحكمة العليا بالولايات المتحدة، ١٩٣٩–١٩٦٢، وكان مستشارًا لدى الرئيس ويلسون في مؤتمر باريس للسلام الذي انعقد في العام ١٩١٩. اللورد يوستاس بيرسي (١٨٨٧–١٩٥٨)، دبلوماسي بريطاني، وشغل عضوية البرلمان عن حزب المحافظين في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٢١ و١٩٣٧. وللاطلاع على سيرة بلفور وبراندیز، انظر الحاشية في الصفحة ١٦٥ أعلاه.

٣ انظر كتاب (Manuel) للاطلاع على نبذة حول براندیز ووعد بلفور، ص. ١٦٥–٧٢.

٤ كان فيصل الأول (١٨٨٥–١٩٣٣) الابن الثالث للشريف حسين، أمير مكة، وقائد الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، أعلن مؤتمر قومي سوري فيصل ملكًا على سوريا (آذار/مارس ١٩٢٠)، غير أن الفرنسيين أطاحوا به (تموز/يوليو ١٩٢٠). ثم أصبح فيصل ملكًا على العراق وجلس على عرشه إلى حين وفاته.

٥ نصت اتفاقية سايكس–بيكو التي أُبرمت في العام ١٩١٦ على أن يقسَّم الهلال الخصيب إلى أربع مناطق، حيث تتولى فرنسا وبريطانيا إدارة منطقتين منها، بينما تقع المنطقتان الأخريان لإدارة الحكومات العربية تحت وصاية هاتين القوتين الغربيتين.